وزارة المـاليـة

قرار رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٥

وزيـر المـالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قـرار رئيس الجـمـهـورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعـادة تنظيم وزارة المـاليـة والمصالح التابعة لها ؛

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تكلف وحدة السـيـاسات المـاليـة الكليـة بالتنسـيق مع قطاع الموازنة العـامـة للدولة بإعداد مشروع موازنة المواطن وعرضها علينا للاعتماد خلال موعد أقصاه نهاية الربع الأول من السنة المـاليـة .

(المـادة الثـانيـة)

يجب أن تتضـمن مـوازنة المواطن بيـانات مبسطة عن التعريف بالموازنة العـامة للدولة وأهم بنودها وأحكامهـا ، وبصـفـة خـاصـة ، إيرادات الموازنة العـامة للدولة ومصـروفـاتهـا بحسب كل من التقسيم الاقتصادى والوظيفى والإدارى ، وبصفة خاصة مصروفات التعليم والصحة ، ومصروفات تمويل أهم البرامج الاجتماعية والطاقة ، وأهم خطوات الإصلاح الهيكلى وإنجازات موازنة العام السـابق ، وأهم ملامح مـوازنة العام المـالى الجارى وخطوات الإصـلاح الاقتـصادى المزمع تنفيذها ، وأهم ملامح الرؤية المستقبلية لوضع الاقتصـاد المصرى خلال الخمس سنوات القادمة ، بالإضافة إلى الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الإنفاق العام .

(المادة الثالثة)

يتولى قطاع مكتب الوزير نشر موازنة المواطن فور اعتمادها على الموقع الإلكترونى للوزارة ، كما يتولى طباعة عدد مناسب منها فى شكل كتيبات لتوزيعها على من يطلبها من المواطنين والجهات المعنية .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الإدارات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذه .

صدر فى ٢/١١/٢٠١٥

وزير المالية

هانى قدرى دميان